

افتراضية تقع بينهما يلتقيان فيها، فالناقد يقول ما يقول من خلال النص وحده، إذ لا يمكنه القول دون النص، ولذا فهو يستنطقه، والنص لا يبوح ببعض سره إلا من خلال الناقد، فهو لا ينطق بمفرده وإنما يُستنطق، فكلاهما في حاجة إلى الآخر.

ومن أهم آليات التغلب على التحيز محاولة الوصول إلى مصطلح أعم من المصطلح الغربي، بحيث يصبح المصطلح الغربي عبارة عن مثال نسبي خاص، أو مجرد حالة لظاهرة إنسانية عامة. فمثلاً بدلاً من الحديث عن «الديمقراطية» يمكن التحدث عن «آليات مشاركة الجماهير في صنع القرار»، وما الديمقراطية سوى أحد أشكال المشاركة، تماماً مثل «الشورى» أو «اجتماعات مجالس شيوخ القبائل». وهكذا. وبذا يفقد المصطلح الغربي مركزته المعرفية الوهمية، ويصبح مجرد إحدى الشفرات التي يمكن فكُّها عن طريق مصطلح أعم، ويصبح مجرد جملة أو تركيبة لفظية داخل لغة إنسانية عامة. وهذه اللغة الإنسانية العامة -بالمناسبة- لم يتم اكتشاف قواعدها بعد. فالموسوعة (العالمية) للعلوم الاجتماعية ليست عالمية وإنما غربية، وعلى الرغم من أن بعض كاتبها من العالم الثالث، فإن نماذجها التحليلية ومصطلحاتها إما غربية أو متمركزة حول الغرب. ولذا فإدراك مجازية المصطلح سيجعل بوسعنا معرفة حدوده.

ولكن مع هذا توجد مصطلحات خاصة، عقديّة ومذهبية، مرتبطة بعقيدة ومذهب ما، لا بد من نقلها كما هي لعرض وجهة نظر الآخر. فحينما يتحدث الصهاينة عن «عودة الدياسبورا» من «المنفى» إلى «أرض الميعاد» و«أرض الأجداد» ويستخدمون مثل هذه المصطلحات، فنحن لا بد أن ننقلها للقارئ العربي كما هي حتى وإن كانت موضع النقاش، على أن نوجّه نظر القارئ إلى أن المصطلح يحوي مكوناً عقدياً (منظوراً له تميزاته)، بأن نضع المصطلح بين شؤلتين، كأن نقول: «الدياسبورا» أو «الشتات»، وأن نضيف عبارة «من المنظور الصهيوني»، أو أن نحيد فنقول «الدياسبورا» أي «الجماعات اليهودية في أرجاء العالم ما عدا فلسطين»، أو أن نقول: «الحرب العالمية (أي الغربية) الأولى»، و«عصر النهضة